September 2004

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المشاورة الفنية بشأن وضع خطوط توجيهية دولية للتوسيم الإيكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية المستمدة من مصايد الأسماك البحرية الطبيعية

روما، إيطاليا، 19-22 أكتوبر/تشرين الأول 2004

أحدث التطورات التى تهم المشاورة

مقدمـــة

أقر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد فى عام 1992 فى ريـو دي جـانيرو فـى البرازيـل[1] الأهميـة المحتملة لخطط التوسيم الايكولـوجى كوسـيلة للتنميـة المسـتدامة. أمـا أهميـة تحقيـق الأهـداف المسـتدامة مـن خـلال الاجراءات المستندة الى السوق، فقد تجلت أيضا فى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمـة (مـادة 11) وسائر الصكوك الدولية والقطرية، بما فى ذلك خطة تنفيذ مؤتمر القمـة العـالمى للتنميـة المسـتدامة الـذى عقـد فـى عـام 2003 فى جوهانسبرج[2].

ويشار الى أن خطط التوسيم الايكولوجى بشأن المنتجات غير الغذائية بـدئ بتطبيقهـا منـذ أواخـر السـبعينات لكنها اكتسبت انتشارا فى التسعينات بسبب تطبيق هذه الخطط فى قطاعى الغابـات ومصـايد الأسمـاك وتوسـيع خطـط التوسيم العضوية بشأن المنتجات الزراعية. وقد نجم عن تعميم هذه الخطط قلـق حيـال تأثيرهـا علـى التجـارة الدوليـة. وبتحديد أكبر فان النقاش الدولى تمحور حول ما يلى:

- الأساس العلمى لأنماط ومعايير شهادات الجودة؛
- الصعوبات المحتملة أمام البلدان النامية وبخاصة صغار المنتجين فيها للمشاركة فى هذه الخطط؛
- احتمال أن يواجه التجار والمستهلكون طائفـة واسـعة مـن ملصـقات المنتجـات فيمـا يتعلـق بمختلـف الأنمـاط والمعايير.

[1] وافقت الحكومات على "تشجيع التوسع فى التوسيم الدولى وبسائر برامج معلومات المنتجات ذات العلاقة بالبيئة التى تستهدف مساعدة المستهلكين فى اتخاذ الخيارات عن علم" – الفقرة 4-21 من جدول أعمال القرن 21.

[2] وفيما يتعلق بموضوع تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، تطالب خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، ضمن أمور أخرى، باستخدام وسائل معلومات للمستهلكين تكون طوعية وفعالة وشفافة وصحيحة وغير مضللة وغير تمييزية، وألا تستخدم هذه الوسائل كقيود مقنعة أمام التجارة (الفقرة 14-هـ).

وتجلت هذه الهواجس فى بداية النقاش فى المشاورة الفنية الأولى حول التوسيم الايكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية البحرية التى عقدتها المنظمة فى أكتوبر/ تشرين الأول 1998 بطلب من الدورة السادسة للجنة الفرعية لتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك التى عقدت فى بريمين فى الفترة 3–6 يونيو/ حزيران 1998.

ووضعت المشاورة الفنية الأولى مجموعة من المبادئ بشأن نظم التوسيم الايكولوجى فى مصايد الأسماك والتى أدرجت بكاملها فى مسودة الخطوط التوجيهية الدولية التى ستناقش فى اطار البند 4 من جدول الأعمال. وطلبت الدورتان، الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون، للجنة مصايد الأسماك فى عام 1999 و 2001، على التوالى أن ترصد المنظمة التطورات التى استجدت فى التوسيم الايكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية لكن لم يكن هناك فى نفس الوقت توافق فى الآراء حول استساغة قيام المنظمة بقيادة عملية استنباط الخطوط التوجيهية الدولية.

وبالتوازى مع النقاشات فى اطار المنظمة حدثت تطورات عديدة تهدف الى التأثير فى السلوك الشرائى لمستهلكى الأسماك فى ضوء معلومات أساسية حول تزايد اهتمام وسائط الاعلام بقضايا الاستدامة فى المصايد البحرية. وهذه الأمور تشمل ظهور خطط مختلفة حول أدلة شراء الأسماك أعدتها منظمات، من بينها Montery Bay Aquarium and National Audubon Society فى الولايات المتحدة الأمريكية و Seafood Choices Alliance – وهو موقع على الويب يوضح كيفية صيانة البحار وGreenpeace، ودليل المستهلكين السويديين فى اطار الصندوق العالمى لحماية الطبيعة وغيرها. وعلى مستوى المؤسسات أدرجت شركات مثل Unilever و Carrefour معايير الاستدامة فى سياسة شراء منتجاتها تشمل، ضمن أمور أخرى، الأسماك والمنتجات السمكية.

والملاحظ على نحو أوسع هو أن التوسع الأخير فى الانتاج السمكى، أصبح موثقا وموسوما فى اطار مجلس التوجيه البحرى[3]. ونتيجة لهذا التوسع فقد أضحت ثلاثة مصايد رئيسية مضمونة الجودة وهى " آلاسكا سالمون" فى سبتمبر/ أيلول 2000، و "نيوزيلندا هوكي" فى مارس/ آذار 2001 ومصايد Hake Trawl فى جنوب أفريقيا فى أبريل/ نيسان 2004. وتسهم هذه المصايد الثلاثة، ضمن مجموعة من عشرة مصايد مضمونة الجودة، بنحو 95 فى المائة من كمية الانتاج السمكى مضمون الجودة فى اطار مجلس التوجيه البحرى.

والأمر الآخر الملاحظ أيضا، ضمان المجلس المذكور لجودة كميات صغيرة من المنتجات السمكية لكنها عالية القيمة وهى مصايد اللوبستر فى غربى أستراليا ومصايد Red Rock فى Baja California فى المكسيك وهذه الأخيرة هى أول منتجات سمكية صغيرة فى بلد نام تحظى بضمان الجودة من قبل المجلس.

[3] أنشا مجلس التوجيه البحرى، فى عام 1997، شركة يونيليفر والصندوق العالمى لحماية الطبيعة. واستقل هذا المجلس عن هاتين الجهتين فى عام 1999. وتمول المجلس منظمات عديدة من بينها مؤسسات خيرية ومؤسسات تجارية فى مختلف أنحاء العالم وعنوانها (www.msc.org).

ومن المتوقع حدوث زيادة مهمة خلال السنوات القادمة فى كمية المنتجات السمكية المضمونة الجودة من قبل مجلس التوجيه البحرى. وهكذا، فان أسماك البلوق فى خليج آلاسكا وفى جزر Aleutian فى بحر Bering، وهى أكبر مصايد العالم انتاجا للأسماك البيضاء حيث يبلغ المتوسط السنوى للمصيد 1.1 مليون طن، قد اجتازت اختبار المبادئ والمعايير لمجلس التوجيه البحرى بعد ثلاث سنوات من التقييم، لكن اعتراضا على ضمانة الجودة تقدم به تحالف المجموعة البيئية فى اطار اجراءات الاعتراض على قرارات المجلس.

وهناك مصايد كبيرة الاتساع تدخل ضمن مجموعة المصايد الخمسة عشر التى تخضع حاليا للتقييم من جانب المجلس وتشمل مصايد السالمون ومصايد الهلبوت والسمور فى كولومبيا البريطانية فى كندا ومصايد الهلبوت والسمور فى آلاسكا فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومصايد Freezer Longline للقُد فى بحر Bering وجزر Aleutian فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومصايد النازللى الاصطناعية فى شيلى؛ ومصايد أسماك السطح لصيد الرنجة فى بحر الشمال.

أحدث الأنشطة على صعيد المنظمة

بناء على رغبات المنظمة التى تقضى بأن تقوم المنظمة برصد التطورات فى مجال التوسيم البيئى للمنتجات السمكية، فقد أصدرت مصلحة مصايد الأسماك فى عام 2001 دراسة فنية شاملة تناولت ضمان جودة المنتجات والتوسيم الايكولوجى بشأن مدى استدامة مصايد الأسماك. وتتناول المطبوعات، بالاضافة الى مناقشة الأسس النظرية وانعكاسات قانون التجارة الدولية، استعراضا تفصيليا لمختلف خطط التوسيم وضمان الجودة فيما يتعلق بالمصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية[4].

وبناء على طلب الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك التى عقدت فى روما فى ايطاليا من 24 الى 28 فبراير/ شباط 2003، دعت المنظمة الى عقد مشاورة خبراء حول استنباط الخطوط التوجيهية الدولية بشأن توسيم الأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية البحرية فى الفترة من 14 الى 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2003 فى روما فى ايطاليا. وفى سياق المناقشات، سواء فى الجلسة العامة أو فى مجموعات العمل الصغيرة، فقد توصلت مشاورة الخبراء الى مشروع خطوط توجيهية دولية بشأن التوسيم الايكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية البحرية[5]. وتشمل مسودة الخطوط التوجيهية المبادئ والمتطلبات الأساسية الدنيا والمعايير والاجراءات بشأن التوسيم الايكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية البحرية.

[4] Wessells, C.R.; Cochrane, K.; Deere, C.; Wallis, P.; Willmann, R. Product certification and ecolabelling for fisheries sustainability. FAO Fisheries Technical Paper. No. 422. Rome, FAO. 2001. 83p.

[5] تقرير مشاورة الخبراء حول استنباط الخطوط التوجيهية الدولية بشأن التوسيم الايكولوجى للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد الطبيعية البحرية، التى عقدت فى روما، ايطاليا، فى الفترة 14–2003/10/17. وتقرير المنظمة، 726، روما، 2003، صفحة 36.

وتستند الخطوط التوجيهية الى مصادر مختلفة، من بينها التوجيهات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة الدولية للمعايير، واتفاقية القيود الفنية أمام التجارة فى اطار منظمة التجارة العالمية، وبوجه خاص، الملحق الثالث *"مدونة السلوك الصحيح بشأن اعداد واقرار وتطبيق المعايير"*، والدراسة المتعلقة بالتحالف الاجتماعى الدولى والاجازة والتوسيم الايكولوجى[6].

ووفقا لتوجيهات الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، فقد أحيلت مسودة الخطوط التوجيهية الدولية الى الدورة التاسعة للجنة الفرعية للتجارة بالمنتجات السمكية التى عقدت فى بريمين فى ألمانيا، فى الفترة ما بين 10 و14 فبراير/ شباط 2004. وأعربت هذه اللجنة الفرعية عن تقديرها للمنظمة ولمجموعة الخبراء للأعمال التى أنجزتها. ونوهت الى المنافع التى يحصل عليها مديرو المصايد ومنتجو الأسماك ومستهلكوها وسائر الأطراف الأخرى من الخطوط التوجيهية المقررة دوليا والمقبولة والمطبقة على نطاق واسع والتى تضمن مصداقية وموثوقية خطط التوسيم الايكولوجية الطوعية بشأن الأسماك والمنتجات السمكية.

وأوصت اللجنة الفرعية أن تعقد المنظمة مشاورة فنية للتوسع فى أعمال مشاورات الخبراء، ووضع مسودة الخطوط التوجيهية فى صيغتها النهائية تمهيدا لدراستها فى الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك فى فبراير/ شباط 2005. كذلك أوصت أن تركز المشاورة الفنية أعمالها على أمور، من بينها، (1) التوسع فى تفصيل المتطلبات الأساسية الدنيا ومعايير المصايد المستدامة وبخاصة فيما يتعلق بمنهجية وضع معايير الجودة، (2) التعاريف المكنة التطبيق لأهم المفاهيم من بين ذلك تكافؤ المعايير، (3) اجراءات التثبت من معايير ضمان الجودة، (4) آليات التظلم المكنة.

أحدث الاجراءات فى اطار منظمة التجارة العالمية

أصبحت مسألة مقتضيات التوسيم للأغراض البيئية، منذ المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذى عقد فى الدوحة فى نوفمبر/ تشرين الثانى 2001، قضية تحظى باهتمام خاص فى أعمال لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وفى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى الدوحة، أصدر أعضاء منظمة التجارة العالمية تعليمات الى لجنة التجارة والبيئة تقضى باجراء مزيد من الدراسة لمتطلبات التوسيم للأغراض البيئية، وبوجه خاص ما يلى:

- التعرف على تأثير التوسيم الايكولوجى على التجارة،
- دراسة ما اذا كانت اللوائح الحالية لمنظمة التجارة العالمية تقف عائقا فى وجه سياسات التوسيم الايكولوجى،
- تحديد ماهى اللوائح المنظمة التى ينبغى ايضاحها.

[6] التحالف الاجتماعى الدولى والاجازة والتوسيم الايكولوجى، يمثل تحالفا رسميا لعدد من المنظمات الدولية الرائدة فى مجال تقييم المعايير والامتثال والتى تركز على القضايا الاجتماعية والبيئية. وهى تقوم باستنباط وتطبيق المدونات والخطوط التوجيهية والأدوات لفائدة منظمات وضع المعايير وتقييم الامتثال. ويشمل عملها مايلى:

ISEAL – Guidance on ISEAL Code of Good Practice for Setting Social and Environmental Standards. P020 Public Draft 1/07/03

ISEAL – P005 Code of Good Practice for Setting Social and Environmental Standards. Public Draft 2 July, 2003

ISEAL – Best Practices for Setting Voluntary Standards – Workshop Report, 11 June 2003

وأحالت لجنة التجارة والبيئة، وفقا لصلاحياتها، فى يوليو/ تموز 2003، تقريرها النهائى الى المؤتمر الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى كانكون فى سبتمبر/ أيلول 2003[7]. ووافق معظم أعضاء اللجنة على أن خطط التوسيم البيئية الطوعية والقائمة على المشاركة والمستندة الى السوق، والشفافة، هى صكوك يمكن أن تكون كفؤة من الناحية الاقتصادية، ليتسنى اعلام المستهلكين عن المنتجات الصديقة للبيئة. وعلى هذه النحو، فان هذه الصكوك يمكن أن تساعد فى انتقال الاستهلاك الى أسس أكثر استدامة. وفضلا عن ذلك، فان هذه الصكوك تنحو عموما لأن تكون أقل تقييدا للتجارة من الصكوك الأخرى. ومن جهة أخرى، فان التقرير يشير أيضا الى أن خطط التوسيم البيئية يمكن اساءة استخدامها بشأن حماية الأسواق المحلية. ومن ثم فان هذه الخطط يجب ألا تكون تمييزية وأن لا تؤدى الى حواجز غير ضرورية أو الى قيود مقنعة تعترض التجارة الدولية[8].

وفيما يتعلق بخطط التوسيم البيئية الطوعية، فان تقرير لجنة التجارة والبيئة يؤكد على أهمية مدونة السلوك الجيد المنبثقة عن اتفاقية القيود الفنية أمام التجارة بشأن اعداد المعايير واقرارها وتطبيقها، وتحث على اقرار هذه المدونة من قبل الأجهزة التى تستنبط متطلبات التوسيم. اضافة الى ذلك، يستذكر التقرير أن قرار لجنة القيود الفنية أمام التجارة والمتعلق *"بمبادئ استنباط المعايير الدولية"* يتضمن توجيهات مفيدة كذلك بشأن معايير التوسيم البيئية. وهذه المبادئ هى: الشفافية أو الشمولية أو الصراحة (ذلك أن على جميع الأطراف المعنية أن تشارك فى استنباط المعايير)، والنزاهة وتوافق الآراء والفعالية والأهمية والتماسك، وان أمكن، الاستجابة لاحتياجات واهتمامات البلدان النامية[9].

ومع أن المعايير الدولية بشأن التوسيم تنضوى على امكانات مهمة فى تسهيل التجارة وذلك من خلال ترويج التقارب بين متطلبات التوسيم، فان تقرير لجنة التجارة والبيئة ينوه الى أن هناك حاجة لاشراك البلدان النامية، على نحو أفضل، فى وضع المعايير واللوائح البيئية سواء على المستوى القطرى أو المستوى الدولى. ويؤكد التقرير، من جديد، على أن البلدان النامية لم تكن تستفيد، نظرا لمشاركتها المحدودة أو غير الفعالة فى هذه العمليات[10]. وفضلا عن ذلك، فان الاقرار بتكافؤ نظم ضمان الجودة فى البلدان النامية كان مجال اهتمام خاص. وفى هذا الصدد، فقد كان مهما التركيز على مساعدة البلدان النامية فى تصميم الخطط التى تدعم الأهداف البيئية ضمن أنساقها المحلية[11].

ونوه مشروع اعلان كانكون لعام 2003 بمتابعة لجنة التجارة والبيئة للفقرتين 32 و 33 من اعلان الدوحة الوزارى وأشار الى أن هذه الأعمال سوف تتواصل فى ضوء التقدم الذى أحرز حتى ذلك الحين[12].

[7] WT/CTE/8, 11 July 2003

[8] الفقرة 30 من الوثيقة WT/CTE/8.

[9] الفقرة 38 من الوثيقة WT/CTE/8.

[10] الفقرة 31 من الوثيقة WT/CTE/8.

[11] الفقرة 32 من الوثيقة WT/CTE/8.

[12] نظرا لأنه لم يتوافر توافق فى الآراء، فان مشروع اعلان كانكون، ككل، لم يوافق عليه.

التطورات الأخرى

استنادا الى نموذج مجلس التوجيه البحرى، شرع مجلس التربية المائية البحرى، وهو منظمة دولية لا تهدف الى الربح، فى تنفيذ برنامج للتوثيق بشأن الجودة والاستدامة فى مجال صناعة التربية المائية البحرية[13]. ويوفر برنامج التوثيق هذا توثيقا وتوسيما من طرف ثالث مستقل بشأن الأسماك الاستوائية وغيرها المستخدمة فى تجارة الأحياء المائية من خلال عملية متعددة الأطراف تتفق مع الخطوط التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الدولية للمعايير، والمعايير الأساسية لمجلس التربية المائية البحرى.

كذلك يشارك مجلس التربية المائية البحرى، بالاضافة الى التحالف الدولى للحياة البحرية ومنظمة صيانة الموارد الطبيعية، فى بلورة مجموعة من المعايير الصناعية المثلى فى التطبيق بشأن التجارة بأسماك المائدة الحية فى الجروف البحرية وهذا يشمل سلسلة الرعاية بدءا من الجروف حتى المطاعم.

وفى عام 1997، بدأ مجلس وزراء البلدان الاسكندنافية فى استنباط المعايير بشأن التوسيم البيئى للأسماك. واقترحت مجموعة العمل الفنية للبلدان الاسكندنافية والمعنية بمعايير التوسيم الايكولوجى للأسماك ترتيبا بخصوص التوثيق الطوعى للمنتجات المتأتية من الصيد المستدام والتى أقرها وزراء المصايد فى البلدان الاسكندنافية فى أغسطس/ آب 2001. واستندت توصيات مجموعة العمل هذه الى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والخطوط التوجيهية الفنية للمنظمة بشأن ادارة مصايد الأسماك والمنهج الوقائى واتفاقية التنوع البيولوجى. ولم توضع خطة للتوسيم الايكولوجى ولم يتم توثيق أية مصايد استنادا الى هذه المعايير.

وفى عام 2000، أنشأ أصحاب سفن صيد التونة فى اليابان منظمة لترويج الصيد الرشيد للتونة وذلك لترشيد صون التونة واستخدامها على نحو مستدام من خلال التعاون بين جميع الأطراف المعنية فى مجال مصايد التونة. وتحظى هذه المنظمة بدعم حكومة اليابان وتشمل مشاركين مهمين فى صيد التونة من الصين وتايوان (اقليم تابع للصين)، واندونيسيا وجمهورية كوريا والفلبين. وتقوم هذه المنظمة، بالاضافة الى عملها فى وضع قائمة حقيقية بالمراكب الكبيرة لصيد التونة التى تعمل بما يتفق مع تدابير ادارة الموارد، بوضع مشروع للتوسيم لفائدة المستهلكين حتى يستطيع هؤلاء المستهلكون والموزعون تحديد التونة التى صيدت بأسلوب رشيد[14].

وأقر أطراف اتفاقية البرنامج الدولى لصيانة الدلفين[15] فى يونيو/ حزيران 2001 مجموعة الاجراءات بشأن ضمان جودة التونة وسلامة الدلفين فى اطار الاتفاقية المذكورة. وتشمل هذه الاجراءات استخدام لصاقة خاصة أقرتها

[13] www.aquariumcouncil.org

[14] Harada, Y. (2002). Tuna labeling – tuning tuna. In, *SAMUDRA*, November 2002. pp32-34.

[15] دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى فبراير/ شباط 1999. وتقوم بأعمال أمانتها هيئة التونة الاستوائية فى البلدان الأمريكية. وأما بلدان هذه الاتفاقية فهى: كوستا ريكان اكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، بيرو، الولايات المتحدة الأمريكية، فاناواتو وفنزويلا. أما البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادى التى تنفذ هذه الاتفاقية مؤقتا فهى: بوليفيا وكولومبيا والاتحاد الأوروبى.

الأطراف المعنية. وتدير هذه الاتفاقية نظاما للمتابعة والتثبت، بدءا من البحر وحتى التعليب، من أن التونة قد صيدت بما يتفق والبرنامج الدولى دون أن تتعرض الدولفينات للموت أو للاصابات الخطرة.